أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 79 — 11—17 يوليو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

إعفاءات من القروض التي تسدد قبل موعدها المحدد :
محمد بن راشد يصدر مرسوماً حول القروض الإسكانية

أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، بصفته حاكم إمارة دبي، المرسوم رقم (22) لسنة 2011 بشأن السداد المبكر للقروض الإسكانية بمؤسسة محمد بن راشد للإسكان، جاء فيه أنه يمنح المقترض من المؤسسة الذي يقوم بسداد مبلغ القرض قبل حلول موعد سداده إعفاء بنسبة مئوية من الرصيد المتبقي من القرض، يتحدد مقدارها وفقاً للجدول الملحق بهذا المرسوم. وجاء في **المادة الثانية** من المرسوم أنه لغايات تحديد نسب الإعفاء المبينة في الجدول المرفق، ولا يعتبر جزء السنة سنة كاملة عند حساب السنوات الباقية لسداد القرض. واشترط المرسوم لمنح الإعفاء المقرر بموجب **المادة الثالثة** أن يتم سداد الرصيد المتبقي من القرض بعد خصم الإعفاء المقرر، وذلك دفعة واحدة، وأن يكون المقترض قد أنجز بناء المسكن أو تملك المسكن الذي حصل على القرض لأجله، وألا يزيد مبلغ الإعفاء على ثلاثمائة ألف درهم. أما **المادة الرابعة** فقد نصت على ألا تخضع الأقساط التي يتأخر المقترض عن سدادها للإعفاء المقرر حسب هذا المرسوم، وعلى مجلس إدارة المؤسسة بموجب **المادة الخامسة** إجراء مراجعة بمعدل مرة واحدة كل ثلاث سنوات، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، للنظر في تعديل نسب الإعفاء المبينة في الجدول الملحق، ويلغي أي نص ورد في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض وأحكام هذا المرسوم الذي يعمل به من تاريخ صدوره، على أن ينشر في الجريدة الرسمية. ومنح الإعفاء بنسب تتراوح ما بين 3% و42% حسب عدد السنوات الباقية للقرض ولا يعتبر جزء السنة سنة كاملة عند حساب السنوات الباقية لسداد القرض، الإعفاء مشروط بسداد المتبقي من القرض بعد خصم الإعفاء دفعة واحدة، شرط أن ينجز المقترض بناء أو تملك المسكن الذي تم القرض لأجله.

تعليق

أعرب المواطنون عن فرحتهم وسعادتهم بهذا المرسوم، الذي جاء دعماً من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، للمواطنين وتوفير الاستقرار الأسري لهم. و كانت كالآتي

- إن المواطنين تعودوا على المبادرات الطيبة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، مشيراً إلى أن المرسوم يهدف لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والأسري للأسر المواطنة، ذلك أن القرار سيستفيد منه مئات المواطنين المقتدرين على سداد المبالغ المستحقة عليهم، وسيعود ذلك بالخير والمنفعة على الطرفين.
- إن قرار إعفاء المستفيدين من قروض الإسكان التي تقدمها مؤسسة محمد بن راشد للإسكان من نسبة مئوية من الأرصدة المتبقية عليهم في حال سدادهم القروض المتبقية عليهم، تعتبر مبادرة طيبة من صاحب السمو الذي عودنا دائماً على المبادرات الكريمة التي تهدف لتعزيز ودعم الاستقرار الأسري والاجتماعي للمواطنين. إن روعة هذه المبادرة أنها تأتي ونحن على أبواب استقبال شهر رمضان المبارك، ونحن على يقين بأن سموه لن يدخر جهداً في توفير أقصى درجات الاستقرار والسعادة لشعبه .
- لقد عودنا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، صاحب الأيادي البيض، على مثل هذه المبادرات التي ليست بغريبة عن سموه، حيث أن المبادرة سيكون لها مردودات إيجابية جداً على جميع الأطراف، فمن الناحية الأولى ستوفر أموالاً كبيرة للمؤسسة من جراء إقبال المستفيدين منها على تسديد المبالغ المتبقية عليهم، مقابل حصولهم على نسبة من الإعفاء من الأرصدة المتبقية. وهذا سيمكن المؤسسة من بناء المزيد من الوحدات السكنية التي سيتم توزيعها على مواطنين مستحقين آخرين، وبنفس الوقت يستفيد من الإعفاء عشرات، إن لم يكن مئات المواطنين، وهذا سيوفر لهم خيارات أوسع لتدعيم وتعزيز أعمالهم وتجارتهم. وقال إن سموه يعمل كل ما في وسعه لتوفير أقصى درجات الاستقرار الأسري والاجتماعي للمواطنين، لتمكينهم من القيام بالدور المنوط بهم تجاه وطنهم على أكمل وجه.
- مواطن آخر: «هذا القرار جيد بالنسبة للمواطنين وسيساعدنا كثيراً ويسهل علينا أموراً كثيرة. ولكن القرار أيضا يفيد الأشخاص المستفيدين على حسب الوضع المادي للأشخاص وميزانياتهم. على سبيل المثال، هناك أشخاص يستطيعون دفع المبلغ المتبقي دفعة واحدة للاستفادة من هذا الاعفاء، بينما هناك آخرون لا يستطيعون السداد المبكر لضعف ميزانياتهم ودخولهم الشهرية. ولكن في جميع الأحوال، هذا القرار جيد وسيكون دافعاً للشباب المواطنين لسداد القرض مبكراً والاستفادة من الإعفاء».

المصدر:البيان

الدولية

موديز تدرس خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة
صفحة 02 ◄

مجلس: مشتريات البنوك المركزية من الذهب في النصف/1 أكبر منها في 2010
صفحة 03◄

الاقليمية

ارتفاع الصادرات السعودية غير النفطية 14 % والواردات 7 % في الربع الأول من عام 2011
صفحة 04 ◄

العجز في الميزان التجاري الأردني يرتفع 27%
صفحة 04◄

المحلية

المركزي الإماراتي يوظف 160 مليار درهم في الأسواق الخارجية
صفحة 04◄

2,5% معدل التضخم في أبوظبي خلال النصف الأول
صفحة 05◄

المقال الأسبوعي

البعد السكاني في سياسات وبرامج التنمية
صفحة 06◄

موديز تدرس خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة

تدرس مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني مراجعة الوضع الائتماني للولايات المتحدة واحتمال خفضه، فيما يتصاعد الضغط الشعبي على المشرعين الأمريكيين لرفع سقف الدين. وقالت مؤسسة موديز للخدمات الاستثمارية إنها شرعت بمراجعة وضع الولايات المتحدة بالنظر للاحتمالات المتزايدة بعدم توصل الكونغرس الأمريكي لتسوية تقوم على رفع سقف الدين العام بحلول الثاني من أغسطس المقبل، وهو ما قد يؤدي إلى عدم قدرة الولايات المتحدة على الإيفاء بسداد ديونها. فإذا لم يتم رفع سقف الدين، فإن وزارة المالية الأمريكية لن تكون قادرة على دفع كل المستحقات اللازمة على الدولة بالكامل وفي الوقت المناسب من دون السماح لها باقتراض مزيد من الأموال، بحسب ما ذكرته الوزارة. وتصنف موديز الولايات المتحدة بالتصنيف AAA، وذلك لأنها وقفت دائماً وراء ديونها ودفعت كل المستحقات عليها في الوقت المحدد، ولذلك فإن السندات الحكومية تعتبر أفضل استثمار في العالم وأكثرها أماناً. وعلى خلفية هذا النبأ، ردت وزارة المالية الأمريكية سريعاً، وقال المسئول بالوزارة جيفري غولدشتاين في بيان إن تقييم موديز يعد مذكراً لضرورة أن يتحرك الكونغرس سريعاً لتجنب الفشل في تنفيذ البلاد لالتزاماتها والموافقة على حزمة تخفيضات مهمة في العجز." وكان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قد طلب في أواخر يونيوالماضي، أعضاء الكونغرس بتجاوز "أنانيتهم" السياسية والقيام بأعمالهم من أجل التوصل لصفقة فيما يخص رفع سقف الدين الحكومي الفيدرالي الحالي والبالغ 14.3 تريليون دولار مع بداية شهر أغسطس المقبل. وفي الأثناء، حذر كبار المحللين الاقتصاديين من مضاعفات كارثية محتملة إذا لم يتم رفع سقف الدين بحلو الثاني من أغسطس/آب المقبل، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفائدة بصورة كبيرة جداً، وانهيار الدولار. وهاجم أوباما أعضاء الكونغرس الجمهوريين لرفضهم دراسة فكرة زيادة الضرائب على الأمريكيين الأثرياء كجزء من أي صفقة.

المصدر: CNNArabic

فشل ثمانية بنوك أوروبية في اجتياز اختبارات "تحمل الضغوط"

فشلت ثمانية من أكبر البنوك الأوروبية في اجتياز اختبارات "تحمل الضغوط" المصممة لقياس مدى القدرة على مواجهة هزات مالية جديدة على غرار الأزمة المالية العالمية قبل نحو عامين. الاختبارات التي أجرتها هيئة البنوك الأوروبية شملت نحو تسعين بنكا في أوروبا، وفشلت خمسة بنوك في إسبانيا واثنان باليونان وبنك نمساوي في اجتياز الاختبارات.كما أعلنت الهيئة أن 16 بنكا اعتبروا في منطقة الخطر. وطالب بيان الهيئة كل البنوك باتخاذ إجراءات فورية لزيادة الحرص في تعاملاتها المالية. وتأمل هيئة البنوك الأوروبية أن تعيد هذه الاختبارات الثقة إلى قطاع البنوك في اوروربا والتي اهتزت كثيرا بعد الأزمة المالية العالمية. ويقول مراسلون إن الاختبارات جاءت هذه المرة في وقت صعب بالنسبة للأسواق الأوروبية. فالمستثمرون مازالوا في حالة قلق بسبب أزمة الديون الحكومية في اليونان. كما أن هناك مخاوف من أزمات مشابهة في البرتغال وجمهورية ايرلندا وإيطاليا وإسبانيا. وقد دعا رئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي إلى اجتماع طارئ الأسبوع المقبل لقادة دول منطقة اليورو(17 دولة) لمناقشة الوضع المالي في دول المنطقة وبحث تقديم حزمة مساعدات جديدة لليونان. من جهته أعلن محافظ البنك المركزي الاسباني ميخيل انخيل فرناندير أنه ليست هناك حاجة لضخ مزيد من الأموال في قطاع البنوك باسبانيا، مؤكدا أن القطاع يشهد إعادة هيكلة كاملة. ويقول محللون إن هذه الاختبارات عنصر أساسي في جهود مواجهة أزمة الديون التي تعصف بمنطقة اليورو. فهي تهدف إلى تحديد البنوك ذات الأداء المالي الضعيف بهدف إصلاحها لتصبح قادرة على مواجهة أزمات مشابهة لازمة الديون الحكومية في اليونان.

المصدر: BBC Arabic

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين إلى 60,9 مليار دولار

كشفت بيانات نشرتها وزارة التجارة الصينية عن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بنسبة 2,83% إلى 12,86 مليار دولار بالمقارنة مع العام السابق، لكن تبقى هذه الزيادة أقل من الارتفاع المحقق خلال شهر مايو بنسبة 13,4%. أما خلال الشهور الستة الأولى من العام الجاري، فقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الصين بنسبة 18,4% إلى 60,9 مليار دولار بالمقارنة مع نفس الفترة عام 2010، في الوقت الذي تعزز فيه كبرى الشركات العالمية من تواجدها داخل السوق الصيني مثل "فورد موتورز"، و"نستله" من أجل الاستفادة من إمكانات النمو الهائلة. وطبقاً لتوقعات "باركليز كابيتال" و"ميزوهو سيكيورتيز" فإن نسبة النمو المنتظر بلوغها من قبل الاقتصاد الصيني قد تصل إلى 9% هذا العام، في حين أن هناك توقعات أكثر تفاؤلاً تشير إلى نمو بنسبة 9.5% رغم تشديد السياسة النقدية الحالي. ويمكن مقارنة هذه النسب مع 2.5% في الولايات المتحدة كما أشار تقرير صندوق النقد الصادر في يونيو، و2% في منطقة اليورو، وهو الأمر الذي يعني أن تجذب الصين مزيدا من الاستثمارات إليها بشكل قوي. يأتي هذا في الوقت الذي حقق فيه الاقتصاد الصيني نموا بنسبة 9,5% خلال الربع الثاني و9,6% في النصف الأول من العام.

المصدر: الاتحاد

أوباما يحذر من عواقب التخلف عن سداد الدين الأمريكي البالغ 14.3 تريليون دولار

تبادل كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما والجمهوريين المطالب بخطة جادة لخفض العجز مما يشير إلى غياب التقدم في المحادثات الرامية لتفادي التخلف عن سداد ديون الحكومة الأمريكية. وحذر أوباما من أن أسعار الفائدة سترتفع إذا حدث تخلف عن سداد الديون.مما سيجعل الحصول على التمويل والقروض للشركات والأشخاص أكثر كلفة. ولم تسفر خمس جولات من محادثات البيت الأبيض هذا الأسبوع عن أي اتفاق. وقد تستأنف المحادثات خلال العطلة الأسبوعية. وقال أوباما "أروني خطة بخصوص ما تفعلونه بشأن الديون وخفض العجز. إذا أروني خطة جادة فأنا مستعد للتحرك حتى إذا تطلب ذلك مني بعض القرارات الصعبة." من جانبه قال جون بينر رئيس مجلس النواب وزعيم الجمهوريين إن أوباما والديمقراطيين لم يطرحوا على الطاولة حتى الآن خطة جادة لخفض العجز. وقال بينر بعد اجتماع للأعضاء الجمهوريين في مجلس النواب "كانوا غير مستعدين لطرح خطة حقيقية على الطاولة. بدون تخفيضات جادة في الإنفاق .. لن تحل هذه المشكلة." ويتعين على الكونجرس أن يرفع سقف الاقتراض الحكومي من 14.3 تريليون دولا بحلول الثاني من أغسطس/ اب، وإلا فلن يكون لدى الحكومة أموال لدفع فواتيرها. ويصر الجمهوريون على أن تتعهد الحكومة بخفض العجز قبل أن يوافقوا على رفع سقف الدين. وقال أوباما إنه وافق على تخفيضات كبيرة في الإنفاق، ويريد أن يقبل الجمهوريون ببعض الزيادات الضريبية على الأمريكيين الأثرياء للمساعدة في خفض العجز القياسي في الميزانية الأمريكية الذي يبلغ 1.4 تريليون دولار، لكن الجمهوريين يرفضون. وعلق أوباما المحادثات بشأن الميزانية ليوم واحد يوم الجمعة، ودعا قادة الكونجرس إلى إعداد "خطة عمل" بشأن كيفية تجاوز العثرة في المحادثات التي تهدف لخفض العجز وتفادي التخلف عن سداد الديون. وقال أوباما إن أسعار الفائدة سترتفع إذا تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها، وهو ما سيزيد تكلفة قروض المنازل والسيارات على الأمريكيين. وكان الرئيس الأمريكي قد حذر هذا الأسبوع من أن المواطنين كبار السن قد لا يتلقون مدفوعات الضمان الاجتماعي إذا تخلفت البلاد عن سداد الديون.

المصدر: العربية.نت

مجلس: مشتريات البنوك المركزية من الذهب في النصف/1 أكبر منها في 2010

قال مجلس الذهب العالمي أن مشتريات البنوك المركزية من الذهب في النصف الأول من العام الجاري فاقت إجمالي مشترياتها منه في 2010 بأكمله مع تسارع وتيرة تحول مرتقب منذ فترة فيما يسمى بمبيعات "القطاع الرسمي". ولم يذكر المجلس أرقاما محددة لكن النمو لا يشكل مفاجأة بعدما أصبح القطاع الرسمي مشتريا صافيا للمعدن العام الماضي للمرة الأولى في عقدين كوسيلة لتنويع حيازات البنوك المركزية من الدولار وهو اتجاه دعم موجة صعود طويلة لأسعار المعدن النفيس. وقال خوان كارلوس ارتيجاس مدير بحوث الاستثمار في المجلس قبل صدور النشرة الفصلية للاستثمار في الذهب "لم يكن تحولا مفاجئا. كان اتجاها يستجمع قوة حيث بدا الأوروبيون في تقليل مبيعاتهم وبدأت الأسواق الناشئة والدول النامية شراء المزيد." واشترت البنوك المركزية العالمية 73 طنا من الذهب في 2010 وفقا لجي.اف.ام.اس لبحوث المعادن والتي لم تنشر أرقامها للعام الحالي. وبلغ صافي مبيعات القطاع الرسمي 34 طنا في 2009 و235 طنا في 2008.

المصدر: رويترز

هبوط ثقة المستهلك الأمريكي لأدنى مستوى منذ مارس 2009

أظهر مسح نُشر أن ثقة المستهلكين الأمريكيين تدهورت في أوائل يوليو إلى أدنى مستوى منذ مارس 2009 مع تزايد التشاؤم بشأن تراجع الدخول ونمو البطالة. وأظهر المسح الذي أجري بالتعاون بين تومسون رويترز وجامعة ميشيجان أن الثقة في السياسات الاقتصادية للحكومة تراجعت أيضا. ويجري المشرعون الأمريكيون محادثات بشأن اتفاق خاص بالميزانية من شأنه أن يسمح للحكومة بزيادة سقف الدين وهو اتفاق ضروري حتى تتمكن الولايات المتحدة من سداد التزاماتها الشهر القادم. وأظهر استطلاع لآراء خبراء أن القراءة الأولية لمؤشر ثقة المستهلكين انخفضت إلى 63.8 في يوليو من 71.5 في الشهر السابق مقارنة مع توقعات محللين بارتفاعها إلى 5ر 72 . وتراجع مؤشر الظروف الاقتصادية الجارية إلى 76.3 وهي أدنى قراءة منذ نوفمبر 2009 من 82 ونزل مؤشر توقعات المستهلكين لأدنى مستوى منذ مارس 2009 أيضا مسجلا 55.8 من 64.8 في الشهر السابق. وارتفعت نسبة المستهلكين الذين وصفوا السياسات الاقتصادية الحكومية بالسيئة إلى 52 في المائة ارتفاعا من 40 في المائة في يونيو

المصدر: رويترز

ارتفاع الصادرات السعودية غير النفطية 14 % والواردت 7 % في الربع الأول من عام 2011

بلغت قيمة الصادرات السعودية خلال الربع الأول من العام الميلادي الحالي 2011م 37128 مليون ريال مقابل 32450 مليون ريال في الربع المماثل من العام الماضي بارتفاع بنسبة 14% فيما زادت قيمة الواردات السعودية خلال ذات الفترة بنسبة 7% لتبلغ 98112 مليون ريال مقارنة بنحو 91584 مليون ريال في الربع المماثل من العام الماضي. وأوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في أحدث نشرة إحصائية حول صادرات وواردات المملكة غير النفطية في الربع الأول من العام الحالي حصلت وكالة الأنباء السعودية "واس" على نسخة منها أن منتجات البتروكيماويات جاءت على رأس قائمة السلع المصدرة من المملكة الى مختلف دول العالم بقيمة إجمالية بلغت 12348 مليون ريال بنسبة 31% من السلع المصدرة تليها منتجات البلاستيك بقيمة إجمالية بلغت 12290 مليون ريال بنسبة 26% من الصادرات. كما بلغت قيمة صادرات المواد الغذائية في الربع الأول من العام الحالي 2909 مليون ريال بنسبة 9% من الصادرات والسلع المعاد تصديرها بقيمة إجمالية 4035 مليون ريال وبقية السلع بقيمة 5546 مليون ريال . واحتلت الصين قائمة الدول المصدر إليها بقيمة إجمالية 4854 مليون ريال بنسبة 26% من الصادرات ودولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 3660 مليون ريال بنسبة 10% من الصادرات السعودية وسنغافورة بقيمة 2412 مليون ريال ثم الأردن بقيمة 1600 مليون ريال فيما جاءت الصادرات إلى بقية الدول بقيمة 24602 مليون ريال. وحول التبادل التجاري بين المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أوضحت نشرة مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس قائمة الدول المصدر إليها بقيمة إجمالية بلغت 3049 مليون ريال والواردات منها بقيمة 4281 مليون ريال فيما حلت دولة الكويت في المرتبة الثانية بقيمة صادرات إليها بلغت 1204 مليون ريال والواردات منها 406مليون ريال.

المصدر: واس

العجز في الميزان التجاري الأردني يرتفع 27%

ارتفع العجز في الميزان التجاري الأردني خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة بلغت 3 .27% . وذكر تقرير لدائرة الإحصاءات العامة حول التجارة الخارجية، أمس، أن الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع مستوردات المملكة، لاسيما من مادة النفط الخام والتي بلغت قيمتها 153 .1 مليار دولار . وأشار التقرير إلى أن قيمة الصادرات الكلية بلغت في الشهور الخمسة الأولى من هذا العام 31 .3 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت 4 .16% عن الفترة نفسها من العام الماضي، فيما بلغت قيمة المستوردات 4 .6 مليار دولار بارتفاع نسبته 2 .22% عن الفترة نفسها من العام الماضي . وبلغت نسبة تغطيه الصادرات الكلية للمستوردات 6 .44% للعام الحالي في حين كانت 8 .46% للفترة ذاتها من عام 2010 بانخفاض مقداره 2 .2 نقطة مئوية . أما بالنسبة إلى أبرز الشركاء في التجارة الخارجية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الأردنية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها العراق، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدول الآسيوية غير العربية ومنها الهند، ودول الاتحاد الأوروبي ومنها إيطاليا . وارتفعت المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخاصة من المملكة العربية السعودية الذي يمثل النفط معظم المستوردات منها، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية غير العربية ومنها الصين الشعبية، ودول الاتحاد الأوروبي ومنها ألمانيا .

المصدر: يو .بي .آي

بنسبة ارتفاع 10.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 بنوك سعودية مدرجة تربح 3.4 مليار دولار بالنصف الأول من 2011

ارتفعت أرباح 10 مصارف سعودية مدرجة بالسوق المالية بنسبة 10.84% في النصف الثاني من 2011 بعد أن حققت أرباحاً نصفية بلغت 12.95 مليار ريال مقارنة ب 11.68 مليار ريال في النصف الأول من عام 2010 باستثناء بنك الجزيرة والذي لم يعلن نتائجه حتى الآن. وتوقع مختصون اقتصاديون في حديثهم مع صحيفة "الرياض" أن يقدم قطاع المصارف أرباحاً تزيد على 27 مليار ريال بنهاية 2011, وبنسبة تحسن متوقعة تفوق 25% مقارنة بأرباح القطاع في 2010. وقال المحلل الاقتصادي الدكتور إبراهيم الدوسري إن جميع المصارف أسهمت في تحسن أرباح القطاع خلال النصف الأول من العام الحالي باستثناء سامبا الذي تراجعت أرباحه بنسبة 8%، إلا أنه من المتوقع أن يقدم في نهاية العام ما يقارب 4.5 مليارات ريال، ويحافظ على مستواه في 2010. وتوقع الدوسري أن يقدم قطاع المصارف أرباحاً تزيد على 27 مليار ريال في نهاية عام 2011 وبنسبة تحسن متوقعة تفوق 25 في المائة مقارنة بأرباح قطاع المصارف في 2010. من جهته قال المستشار الاقتصادي عبد الرحمن الزومان عضو الهيئة العالمية لخبراء المخاطر GARPإنه يتضح حتى الآن مع إعلان الكثير من نتائج الشركات خلال الربع الثاني إن الكثير من شركات السوق حققت أرباحا ايجابية تجاوزت 100% مقارنه مع نتائج الربع الأول من 2011 أو الربع الثاني من العام الماضي. وأوضح بأن جميع المؤشرات في نتائج الربع الثاني تعتبر ايجابية وقوية ومع ذلك فإن سوق الأسهم لم يتفاعل معها بالشكل المطلوب, مما زاد من حيرة المتداولين والمتعاملين بالسوق , متوقعا ان يسترد السوق مساره الطبيعي قبل بداية رمضان.

المصدر: العربية.نت

التجارة الخارجية لأبوظبي تنمو 21% إلى 30,4 مليار درهم بالربع الأول

نمت التجارة الخارجية غير النفطية لإمارة أبوظبي بنسبة 20,9% إلى 30,47 مليار درهم في الربع الأول من العام الحالي، مقارنة 25,21 مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي، بحسب مركز إحصاء أبوظبي. وارتفعت قيمة الواردات إلى 25,25 مليار درهم، مقابل 25,21 مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي، محققة نمواً بنسبة 19,9 %، كما نمت الصادرات غير النفطية بنسبة 30,7% إلى 1,99 مليار درهم، مقابل 1,52 مليار درهم. وسجلت قيمة إعادة التصدير نمواً بنسبة 23,3 % لتصل إلى 3,24 مليار درهم ، مقارنة بـ2,63 مليار درهم في الربع الأول من 2010. وشكلت الواردات نسبة 82,8 % من إجمالي التجارة الخارجية في الربع الأول 2011، بينما شكلت الصادرات غير النفطية 6,5 % وإعادة التصدير 10,6 %، بحسب بيانات التقرير. ونمت الواردات من مجموعة الماكينات ومعدات النقل بنسبة 0,3 %، لتشكل ما نسبته 45,4 % من قيمة واردات الربع الأول عام 2011، وتلتها مجموعة سلع مصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة بنسبة 27 % من قيمة واردات الربع الأول 2011، ومحققة نمواً بنسبة 38,4 % مقارنة بالربع الأول من 2010.

المصدر: الاتحاد

2,5% معدل التضخم في أبوظبي خلال النصف الأول

ارتفع معدل التضخم في أبوظبي خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 2,5%، ليصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 120,9 نقطة مقارنة مع 117,9 نقطة في نفس الفترة من العام الماضي، بحسب تقرير لمركز الإحصاء - أبوظبي. وأصدر المركز أمس تقريره الدوري حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في إمارة أبوظبي، والذي يقدم تحليلاً لنتائج حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال النصف الأول والربع الثاني وكذلك خلال شهر يونيو من العام الحالي، وذلك بأساس عام 2007، بالإضافة إلى نتائج حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب مستوى رفاه الأسرة ونوع الأسرة. وأكد المركز أن مجموعة "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" هي أعلى مجموعة ساهمت في الارتفاع الذي حدث في أسعار المستهلك خلال النصف الأول من عام 2011، مقارنة بنفس الفترة من عام 2010، حيث ساهمت المجموعة بنسبة 53,1%، جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار معظم المجموعات الفرعية التابعة لها. وأكد مركز الإحصاء – أبوظبي أن من أهم المجموعات التي ساهمت بتخفيض معدل تغير أسعار المستهلك خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 هي مجموعة "الملابس والأحذية" التي ساهمت بنسبة (-61,5%)، حيث انخفضت أسعار هذه المجموعة بنسبة 16% نتيجة لانخفاض أسعار الملابس بنسبة 15,9% وانخفاض أسعار الأحذية بنسبة 16,7% خلال الفترة المذكورة. وأوضح التقرير ارتفاع معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر يونيو من عام 2011 بنسبة 2,4% مقارنة بنفس الشهر من عام 2010، حيث بلغ الرقم القياسي 121,3 نقطة في شهر يونيو 2011 مقارنة مع 118,5 نقطة في شهر يونيو 2010. وأكد التقرير أن أهم المجموعات التي ارتفعت أسعارها في شهر يونيو 2011 مقارنة بشهر يونيو 2010 هي مجموعة "الاتصالات" بنسبة 12,4% تلتها مجموعة "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" بنسبة 7,9%، في حين انخفضت أسعار مجموعة "الملابس والأحذية" بنسبة 15,3%.

المصدر: الاتحاد

المركزي الإماراتي يوظّف 160 مليار درهم في الأسواق الخارجية

بلغ إجمالي استثمارات مصرف الإمارات المركزي في الأسواق الخارجية نحو 160 مليار درهم، جميعها بالدولار الأمريكي تقريباً. وقال المدير التنفيذي للخزانة في المصرف سيف بن هادف الشامسي إن استثمارات "المركزي" في الأسواق الخارجية موزعة على 82.6 مليار درهم (22.5 مليار دولار) مستثمرة في أوراق مالية مضمونة صادرة عن حكومات أجنبية وهي بالدولار الأمريكي، فيما يستثمر مبلغ 77.4 مليار درهم بصيغة ودائع بالدولار أيضا. وأوضح الشامسي إلى أن استثمارات المركزي عامة في الأسواق الخارجية هي لآجال مختلفة أكثر من سنة وأقل من سنة، وذلك بهدف تحقيق التوازن في توفير السيولة المطلوبة في الوقت المناسب للمصرف. وأكد الشامسي أن استثمارات المصرف المركزي في الأسواق الخارجية هي في أوراق مالية صادرة عن حكومات مثل السندات الحكومية وهي شبه مضمونة. ولدى "المركزي" أيضاً استثمارات في السوق المحلية منها استثمارات في سندات صادرة لحكومة دبي بقيمة 36.725 مليار درهم (10 مليارات دولار). ووفقاً للبيانات الصادرة عن المصرف فقد ارتفع رصيد استثمارات المصرف المركزي في أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بنسبة 7.4% خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2011، ليصل إلى 188.12 مليار درهم بنهاية مايو الماضي مقارنة 175.14 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2010، في حين زادت بنحو 50%، مقارنة مع رصيدها في مايو 2010. وفي جانب موجودات المصرف المركزي من العملات الأجنبية زادت الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بنسبة 19% خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي لترتفع إلى 81.4 مليار درهم بنهاية مايو مقارنة مع 68.4 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2010، وتضاعفت نحو أربع مرات مقارنة مع رصيدها في مايو 2010 حيث بلغت آنذاك نحو 18.5 مليار درهم.

المصدر: العربية.نت

البعد السكاني في سياسات وبرامج التنمية

على رغم أهمية العلاقة التي تربط التغيّر السكاني وكافة نواحي التنمية (اجتماعية، وتربوية، صحية، واقتصادية)، إلا أنّ البعد الذي، (ICPD) السكاني لم يتم بحثه وإدراجه في تحليل ورسم السياسات القطاعية إلا بعد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية عُقد في القاهرة عام 1994 ، والذي أكّد على أن الديناميات السكانية تؤثر وتتأثر بكافة نواحي التنمية وعلى ضرورة إدماج هذه الديناميات في استراتيجيات التنمية.

تأثير وتأثّر البعد السكاني بالتنمية

وعليه فإن التغيّر الإيجابي في الديناميات السكانية (ارتفاع توقع الحياة عند الولادة، وانخفاض معدلات الخصوبة، وانخفاض وفيات الأمهات والرضّع) مرهون بديناميات التنمية التي تحددها مجموعة عوامل أهمها الاستراتيجيات التنموية؛ وعليه فإن هذا التغيير يمكن أن يتأثر سلبا ويتأخر في المجتمعات التي يعاني فيها السكان من الفقر وقلة فرص التعليم وضعف مقومات العناية الصحية. أضف إلى ذلك أن انخفاض معدلات وفيات الأمهات ينعكس إيجابا وبشكل أساسي على صحة ونمو الأطفال والرضّع وبالتالي يؤدي إلى انخفاض معدلات وفياتهم.

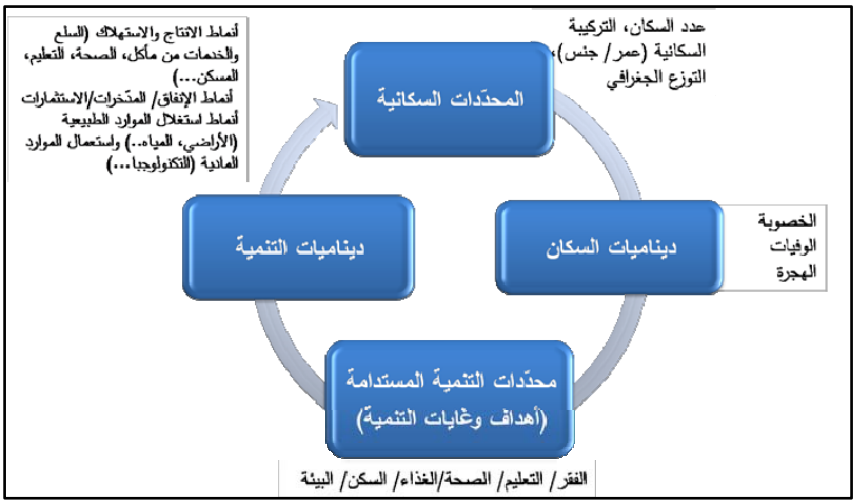

ولذلك طالب المؤتمر باتخاذ إجراءات لإدماج قضايا السكان على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، في رسم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج المتصلة بالتنمية. ودعا برنامج عمل المؤتمر الحكومات لإنشاء الآليات المؤسسية الداخلية المطلوبة وتوفير البيئة المؤاتية، على جميع مستويات المجتمع، لضمان معالجة العوامل السكانية على الوجه المناسب ، وذلك في إطار عمليات اتخاذ القرارات والعمليات الإدارية في جميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة المسئولة عن السياسات والبرامج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وعليه، عُرّف على أنه عملية دمج المحددات والديناميات (المتغيّرات) السكانية خلال مراحل التخطيط التنموي، (Integration) الإدماج انطلاقا من مبدأ أن ديناميات السكان تؤثر وتتأثر بعناصر التنمية، بهدف تحسين عملية التخطيط التنموي بحيث ينعكس إيجابا على نوعية حياة الفرد. وتجدر الإشارة إلى أن الإدماج ليس حالة يمكن تحقيقها خلال فترة قصيرة الأمد، وإنما هو مجموعة خطوات تراكمية وواسعة النطاق تبدأ أساسا بزيادة الوعي ورفع مستوى المعرفة حول التكامل والترابط بين المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسكانية وذلك لدى الباحثين، وصانعي السياسات، والمشرّعين والجمهور العام.

وانسجاما مع عملية التخطيط الاستراتيجي وآليات تطوير السياسات الحكومية العامة، فإن عملية الإدماج يجب أن تتسلسل هرميا من الخطة الإستراتيجية الوطنية إلى البرامج والمشاريع مرورا بالخطط القطاعية، بموازاة العمل على تمكين قدرات العاملين في القطاع التنموي على مفهوم الإدماج وآلياته. إلا أن هذا الأمر غير حاصل على أرض الواقع نظرا لضعف في الممكنات الداخلية للجهات المعنية، معطوف على ضعف آليات التنسيق فيما بينها.

إطار التحليل وعناصر تقييم احتياجات وقدرات الهيئات المعنية

إنّ تقييم احتياجات وقدرات الهيئات المعنية بموضوع إدماج البعد السكاني (هيئة/ وزارة الصحة، الشؤون الاجتماعية، العمل، الإسكان...) يتطلب تطوير إطار عام للتحليل يرتكز بشكل أساسي على المخرج النهائي ألا وهو إدماج البعد السكاني في سياسات وبرامج التنمية؛ ويقوم على محورين أساسيين يساهمان في تحقيق هذا المخرج: المحددات الخارجية والممكنات الداخلية على مستوى هذه الهيئة وإداراتها المعنية.

إطار تحليل الاحتياجات والقدرات التنظيمية في وزارة المعنية

1. **المحددات الخارجية:** تمّ حصر أربعة محددات خارجية اساسية، هي:

- **رؤية الحكومة** من خلال الأجندة الحكومية و بيانها على اعتبار أنها الرّاعي الأساسي لمبدأ وعملية إدماج البعد السكاني في سياسات وبرامج التنمية

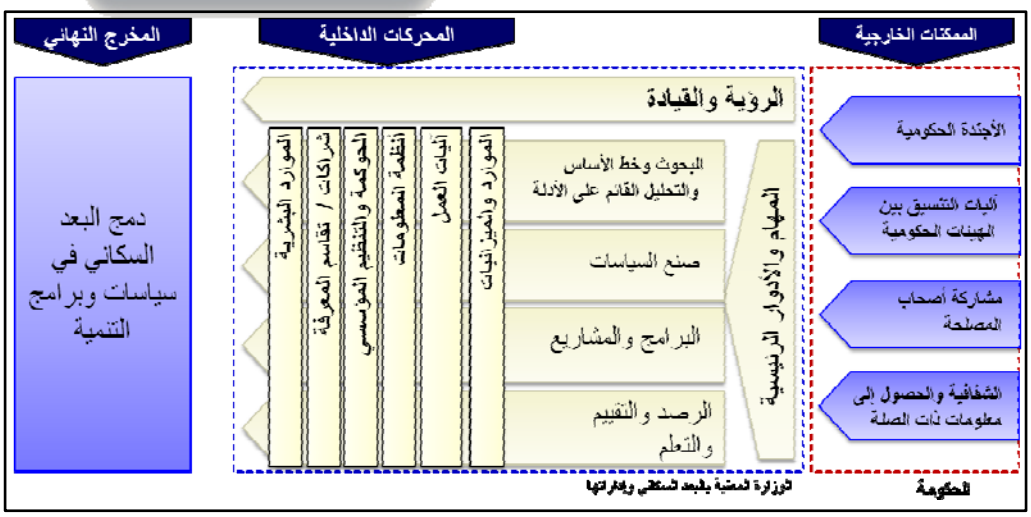

•**آليات التنسيق بين الهيئات الحكومية وتحديدا مع الجهة المعنية** ؛ على أن تضمن هذه الآليات الأخذ بالاعتبار تأثير البُعد السكاني في سياسات تلك الهيئات من خلال:

- **شراك كافة أصحاب المصلحة**
- **تأمين الشفافية وسهولة الحصول على المعلومات ذات الصلة.**

مما لا شكّ فيه أنَ هذه العناصر ضرورية لتسهيل عملية الإدماج، ولكنها ليست كافية ما لم تتكامل مع مجموعة ممكنات داخلية للوزارة وإداراتها المعنية، والتي تشكل مكوناتها العصب الأساسي الذي يضمن إتمام المهام الرئيسية بكفاءة وفعالية على ضوء رؤية إدماج واضحة وقيادة تؤَمن مستلزمات هذه المهام وممكناتها.

2. **الممكنات الداخلية:** حصرت الممكنات الداخلية بكافة عناصر التخطيط والتنفيذ الممنهج المبني على وضوح الرؤية والقيادة، منهجية توزيع المهام، شفافية التنظيم المؤسسي، وتوفر الموارد على أنواعها، ووضوح آليات العمل.الرؤية والقيادة : يقوم أساس ومحرّك التغيير وإدماج البعد السكاني في البرامج على تحديد القيادة لأهدافها الإستراتيجية ووضوح رؤيتها في هذا المضمار. وعليه يتمحور النقاش هنا على أكثر من مستوى للقيادة (مستوى الهيئة، الدائرة) وذلك للوقوف على دور كل منها في عملية إدماج البعد السكاني في البرامج الاجتماعية، الصحية والتنموية؛ وتحديدا تطوير رؤية مستقاة من الرؤية العامة للهيئة (إبلاغها وتعميمها على الدوائر والموظفين)، وخطة استراتيجية واضحة المعالم، والتزام واضح مدعّم بتحديد موارد وبرامج عمل متناسقة لكافة الإدارات لإدماج البعد السكاني في السياسات وبرامج التنمية.

•**الأدوار والمهام الرئيسية** : من خلال مراجعة المهام المنوطة بالادارات ذات الصلة المباشرة حسب ال قوانين المرعية الإجراء وتحليلها مقارنة بتلك الأدوار التي تقوم بها فعلي اً، والوقوف عند أسباب الاختلاف-إن وجد. هذا بالإضافة إلى تحديد الأدوار المتعلقة باقتراح السياسات والبرامج ذات البعد السكاني، والأبحاث وتحليل البيانات، والتخطيط وتنفيذ المبادرات والبرامج، والتقييم والتعلّم المستمر.

•**الحوكمة والتنظيم المؤسسي** : يعتبر تحديد المسؤوليات والأدوار من أساسيات العمل المؤسسي في كافة القطاعات، وتكمن أهميته في القطاع العام حيث تزيد إمكانية ازدواجية الأدوار وعدم الفعالية أو الكفاءة. وعليه يتمحور عنصر التحليل حول وضوح أدوار الدوائر والمشاريع واللجان المعنية، وصلاحياتها والأدوار المتشابكة في إدماج البعد السكاني في البرامج التنموية؛ شفافية آليات المساءلة؛ العلاقة مع الهيئات الأخرى المعنية.

•**آليات العمل**: إن تطوير آليات عمل واضحة وتشاركية هو من صلب الممكنات الداخلية الأساسية لتحقيق المهام المنوطة بإدارة ما. وتظهر أهمية هذه الآليات عندما يتداخل مخرج العملية مع أكثر من دائرة. وعليه يتمحور تحليل هذا الممكن على التالي:

- تعريف مراحل وآلية تطوير البرامج المتعلقة بالبعد السكاني - اعتماد مبادئ توجيهية وتطوير دليل للتخطيط والتنفيذ والتقييم
- آلية إشراك أصحاب المصلحة stakeholders

•**الموارد البشرية** : إن تحليل المهام الوظيفية يساعد في فهم متطلبات تنفيذها من الكوادر البشرية والفنية الضرورية، لضمان إدماج البعد السكاني في برامج التنمية من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم. يتطرق هذا المحور إلى تسليط الضوء على الكوادر البشرية وعددها ومدى كفاءتها وقدراتها على القيام بالمهام الملقاة على عاتق الإدارات والعاملين فيها، وكذلك على آليات المساءلة وتقييم الأداء.

•**الموارد التقنية ونظم المعلومات** : مما لا شك فيه أن عنصري التكنولوجيا والمكننة أصبحا من أهم مقومات العمل في كافة الأنشطة والمرافق الحكومية والخاصة. فعليهما تقوم أنشطة التواصل والاتصال بشقيه الداخلي والخارجي؛ كما تشكل هذه الموارد والإمكانيات العامود الفقري للتعاطي مع البيانات والمعلومات والتحليلات. لذلك يتمحور التحليل هنا على تقييم أنظمة المعلومات والموارد التقنية في عملية جمع وإدارة البيانات والمعلومات، ومدى كفاءة البرامج الإلكترونية الداعمة لعملية البحث/ الدراسات الإحصائية/ الإسقاطات/ أضف إلى ذلك، يتطرق التحليل إلى جهوزية .(Scenario Planning)التخطيط المبني على السيناريوهات الربط الإلكتروني داخل الدوائر وفي ما بينها ومع المراكز ومع هيئات أخرى؛ ومدى اعتماد المحللين والموظفين على برامج تحليلية حديثة وذات كفاءة.

•**الموارد المالية**: تعتبر الموارد المالية من أهم الممكنات لتحقيق أهداف إستراتيجية وتنفيذ برامجها. وعليه، فان الدراسة سوف تتطرق إلى تحليل العوائق والفرص المتاحة داخل الهيئة أو من خلال الشراكات التي تبنيها مع أطراف أخرى؛ مع ضرورة ملاحظة أن عملية إدماج البعد السكاني في البرامج والمشاريع يمكن أن تتطلب ميزانيات مستقلة عن تلك المرصودة للجهة المعنية.